جاءتك او مكررة في التسهيل اذا لم تكرر فجعله شرطا والحق انه لا تناقض لان اشتراطه هناك
لوجوب العمل وما هنا بيان لجوازه دون وجوبه قوله وركب المفرد فاتحا قال ابن قاسم فيه قصور لانه
يخرج عنه المثنى وبناهما على اليا وجمع المثنى السالم وبناؤه على الكسر ويجوز الفتح قال ولو قال
وركب المفرد كالنصب لاجاد ولذا قال في الكافية فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وفي
الشذوذ الفتح او نائبه ويرد على الكافية ان الفتح في نحو مسلمات ارجح من الكسر وقد نبه
عليه في الشذوذ وفي الخصاص انه لا يجوز فتحه بصري الا ابو عثمان نقله في التوضيح وبنى بعضهم
الخلاف في ذلك على الخلاف في حركة المفرد هي اعراب ام بنا فمن قال بالاول كسر او بالثاني فتح
وقد اوضحه في السلسلة واذا بني على الكسر لم ينون عند الاكثرين وفي سبك المنظوم التزام الكسر
والتنوين وهو خلاف المشهور من وجهين وقد بني على الالف في نحو لا ونزات في ليله على لغة من يجري
المثنى في كل حال قوله الكافية ومثلها لا اب له الى اخره وافقه ابن مالك ايضا في
اكثر كتبه على اختيار هذا القول والجمهور على قول سيبويه ومشى عليه في سبك المنظوم وفي السلسلة
قول بالثانيه مفردا جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن يسعون
وابن الطراوه وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين من تاويل وزياده حذف ونبه
ابن يسعون على ان المسموع من ذلك لا ابا لك ولا اما لك وان لا غلامي لك قال النحويون
بالقياس وليس من كلام العرب ورد بان الدينوري والسيرافي حكيا ذلك سماعا والمعروف
عند النحاة تخصيص المسالة بالاب والاخ والمثنى والجمع على حده وعم في التسهيل كل مفرد وليه
مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر فشمل نحو لا غلام لك ولا بنات لك قال ابن قاسم وادعا التزن
فيما هو الوجه وشرطها ايضا عدم الفصل بين الاسم واللام الا يجوز الفصل بمحل الاعتراض نحو
انا اعلم لك ويجوز بالظرف والمجرور في الضرورة عند سيبويه وكذا حذف اللام قوله ومثل قضيه
ولا ابا حسن لها متاول قال ابن مالك للنحويين في تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما
انه على تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذفه والثاني انه على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم
وكلا القولين غير مرضي اما الاول فلالتزام العرب تجرده من اللام ولو كانت اضافة
مثل منويه لم يحتج الى ذلك ولا خبارهم عنه بمثل في قوله تبكي على زيد ولا زيد مثله فلو نويت مثل كان
التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد واما الثاني فلانه يستلزم ان لا يستعمل ذلك الا علم
مشترك فيه كزيد وليس في ذلك لا ذما القوائم لا بصره لكم ولا مونس بعد اليوم وانما الوجه في ذلك ان يكون

قوله الشذوذ والالفيه

قوله الالفيه

قوله الالفيه

قوله الكافيه والالفيه

على قصد لا شي يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور فضمن العلم هذا العلم وجرى لفظه
ما بنا في ذلك قوله الشذوذ والالفيه في نحو لا حول ولا قوة ودفع وفتح الثاني زاد ابن
الحاجب على ضعف قولهم وفتح الاول ونصب الثاني قال في التوضيح وهو اضعفها حتى خصه يونس
وجماعة بالضرورة وبقي من السته نصبهما معا ودفع الاول ونصب الثاني وهما خاصان بالضرورة
قوله الالفيه ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح في الكافيه قيدا اخر فقال ونعت المبني الاول مفردا
يليه احترازا من النعت الثاني فانه لا يبنى نحو لا رجل ظريف عاقلا فلا يقال لا حاجة اليه لا قوله يلي يغني
عنه قوله الالفيه وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كذا حكم نعت المعرب
وقد صرح به في الشذوذ وشمله قول ابن الحاجب والا فالاعراب الا انه صرح في المرفوعات بخلافه
فقال ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال
ينبغي ان يكون ظاهرا فيما قيل له وليستفح اذا احال فيه احتمالا ما مثل له واحتمال غيره على
السوا واضح منه اذا كان غيره مثل له الظاهر وظريف في مثالهم في الصفة اظهر وفي مثالنا لا علام
رجل ظريف لا يحتمل الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب قال الرضي وهذا الذي
ذهب اليه من امتناع دفعه مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه قوله الكافيه والالفيه
والعطف ان لم تتكرر لا احكما بالنعت ذي الفصل انتهى فيه امران الاول اجاز في التسهيل
والكافيه الكبرى تبعا للاخفش فتحه ايضا الثاني شرط المسالة ان يكون المعطوف نكره فان كان
معرفه يتعين الرفع وامتنع النصب والفتح كررت لا ام لم تكرر ذكره في التسهيل وهذه المسالة فاتت
الشذوذ وبقي عليهم جميعا حكم البدل والبيان والتوكيد اما البدل فان كان نكره جاز فيه
الرفع والنصب وامتنع الفتح لانه على نية تكرار العامل او معرفه تعين الرفع واما عطف البيان
فيجوز فيه الرفع والنصب اجريناه في النكرات واما التوكيد فالمعنوي لا ياتي هنا لان المنكره
لا تؤكد به واللفظي دون فصل نحو لا ماء ماء باردا يجوز فيه الثلاثه كالنعت المفرد التالي كذا ذكره
في الشذوذ وهو منقول ولم يذكر الناظم في كتبه فيه الرفع واستدركه عليه ابو حيان وغيره وفي
التوضيح ان هذا من النعت لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه توكيد بانه خطا قال
والذي رحمه الله في حاشيته ووجه ان التاكيد اللفظي لا بد ان يكون مثل الاول وهذا
اخص منه قال ويجوز ان يعرف عطف بيان او بدلا لجواز كونهما اوضح من المتبوع قوله الالفيه
واعط الا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام قال ابن قاسم فيه مناقشة من وجهين